نشرة الإسلام والفضاء الإفتراضي

مكتب الدراسات الإسلامية للفضاء الافتراضي

oisc-virtual.com

مرکز ملی فضای مجازی
پژوهشگاه فضای مجازی
دفتر مطالعات اسلامی و ارتباطات حوزوی

العدد الثامن
رجب المرجب ١٤٤٣

الدين والتدين والفضاء الافتراضي هي من أهم قضايا حياة الإنسان

قال رئيس جامعة المصطفى العالمية، سماحة حجةالإسلام علي عباسي: لطالما كانت قضية الدين والتدين والفضاء الافتراضي، بسبب تطور الاتصال في العقود الأخيرة، واتساع مساحة الاتصال عبر الفضاء الافتراضي، وقدرة هذا الفضاء واتصالاته الواسعة، من أهم القضايا في مختلف مجالات حياة الإنسان.

لقد أثر العالم الجديد والفضاء الافتراضي على جميع مجالات الحياة البشرية، بما في ذلك الدين والتدين والقيم الدينية، وهذا بالإضافة إلى خلق الفرص والقدرات، خلق تحديات. وإدراك هذه القدرات والفرص والتحديات والإلمام بهذا المجال، هو أحد متطلبات الأنشطة في مختلف مجالات الحياة البشرية.

فوضى الفتوى في الجزائر تستنفر وزارة الشؤون الدينية

عادت مسألة الفتوى لتسبب صداعاً لوزارة الشؤون الدينية في الجزائر، بعد تسللها إلى أوساط المجتمع عبر مختلف الوسائل ولعل أهمها مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي التي باتت الفضاء الملائم لمعركة دينية "تهز" تماسك هوية الجزائريين الفقهية المبنية على المذهب المالكي.

فتاوى تثير توتراً ونزاعاً وصداماً

وعرفت الفتوى الدينية في الجزائر فوضى لافتة منذ التسعينيات، بعد سيطرة الحركات الإسلامية على المجتمع وبعض مفاصل الدولة، وازدهرت خلال تلك الفترة، وكانت وقود الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، غير أنها تراجعت بسبب "الحرب على الإرهاب" التي أعلنتها السلطات في إطار مواجهة الجماعات المتشددة المسلحة التي "عاثت فساداً"، لكنها عادت بقوة مع انتشار القنوات الفضائية الدينية والتقدم التكنولوجي في مجال الإلكترونيات الذي أسهم في التطور الهائل لمختلف أجهزة الاتصالات وما تبعه من "انفجار علمي" مس وسائل التواصل.

وتسبب هذا التطور في إثارة فوضى دينية أثرت سلباً على تماسك المجتمع الجزائري الذي يعتمد على المذهب المالكي في تسيير شؤونه الدينية، كما كانت مدخلاً لإحداث نعرات وخصامات بلغت في بعض المرات حد المواجهات مع قوات الشرطة، إضافة إلى تعطيل سياسات حكومية والتسبب في الاحتقان من أجل الدفع باتجاه وضع داخلي متوتر، ولعل تسلل الفتوى الدينية في ملفات التطعيم ضد "كورونا" وغلق المساجد وحرق الغابات وغيرها من المواضيع، دليل على وجود سياق متعمد لـ"زعزعة" استقرار الهوية الفقهية للمجتمع الجزائري.

إعطاء أهمية بالغة

دفع هذا الوضع، وزارة الشؤون الدينية إلى إعطاء أهمية بالغة لمسألة القضاء على "فوضى الفتوى"، درءاً للخطر، بعدما ظهرت صراعات في المساجد والشارع ووسائل الإعلام والجامعات بين المتمسكين بالفتاوى المحلية، وأنصار الفتاوى التي تأتي من الخارج، حيث يرى الطرف الأول أن الفتوى المحلية نابعة من خصوصيات المجتمع، وهي ملمة بظروفه وحاجاته وطبيعة سلوكه وتفكيره، في حين يعتبر الطرف الثاني أن الإسلام واحد، والعلم الشرعي الحقيقي موجود في أماكن أخرى.

غياب منصب مفتي الجمهورية

في السياق، يرجع أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، بريك الله حبيب، أسباب فوضى الفتوى إلى "غياب منصب مفتي الجمهورية الذي يعد المرجعية الأولى لكل قضايا الفتوى في البلاد، وعليه يتم الاعتماد في استصدار الفتوى لكل القضايا والإشكالات التي تواجه المواطن"، مشدداً على أن "القنوات الفضائية ومختلف الوسائل لها دور كبير في انتشار هذه الفوضى التي أثرت بشكل لافت على المجتمع الجزائري الذي أصبح يتلقى الفتاوى الجاهزة وفق مذاهب متنوعة لا تتماشى والمرجعية المالكية المحمدية". اضغط هنا لقراءة الخبر بكامله.

تقرير عن كتاب سلسلة الكتل (بلوك تشين)، والتكنولوجيا المالية (Fin Tech) والتمويل الإسلامي

لقد تم تأليف كتاب سلسلة الكتل (بلوك تشين)، والتكنولوجيا المالية (Fin Tech) والتمويل الإسلامي على يد الدكتور هزيك محمد وزميله حسنين علي. فقام خبير مكتب الدراسات الإسلامية للفضاء الافتراضي، صادق مهديان بتلخيصه وترجمته إلى الفارسية.
فإليكم تقرير موجز عن هذا الكتاب.
لم تمض أكثر من بضع سنين من تعرّف المجتمع الإيراني على مفهوم العملات الافتراضية. فيجب دراسة مختلف أبعادها من قبل مؤسسات صنع واتخاذ القرار ونشطاء هذا المجال كسائر التقنيات المستوردة. سلسلة الكتل هي تقنية حديثة أحدثت ثورة في تقديم الخدمات المالية والتقنيات المالية. هذه الثورة أساسية لدرجة أنه إذا استمرت هذه التقنية على الساحة العالمية، فستتأثر الأبعاد السياسية، والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم ومن المستوى المحلي إلى المستوى الدولي تأثراً كبيراً منها، بحيث سيكون أحد الأحداث التي يمكن تصورها لاستخدامها الأمثل وتنفيذها الكامل هو إنشاء نظام حكم وقضاء أممي يجب على جميع دول العالم اتباعه.
هذا العمل عبارة عن تقرير كتاب) «Blockchain Fintech and Islamic finance» سلسلة الكتل (بلوك تشين)، والتكنولوجيا المالية (Fin Tech) والتمويل الإسلامي) والذي هو مصدر قيم للباحثين الذين يبحثون عن فهم شامل للقضايا المقدمة في التقنيات المالية الناشئة. إن الإلمام بالموضوع هذا وموقعه سيساعد على فهم جوانب هذه الظواهر الفقهية واكتساب المعرفة اللازمة لتعديلها وفقاً لوجهة نظر الإسلام بشكل أفضل.
لتحميل هذا التلخيص باللغة الفارسية في صياغة PDF اضغط على هذا الرابط

تعاون وثيق بين "تيك توك" وحكومة أردوغان

سلط موقع "نورديك مونيتور" الضوء على مراقبة الحكومة التركية لما ينشر على منصات التواصل الإجتماعي عن كثب، وتعاون المنصات الرقمية مع الحكومة في فرض قيود على النشر. وحظر المستخدمين وإزالة المحتوى الذي يزعج الحكومة. فيما تعتبر منصة التواصل الاجتماعي الشهيرة تيك توك TikTok أكثر المتعاونين مع حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان.
إن ممثلي منصة تيك توك صرحوا بأن الشركة تتعاون بشكل كامل مع السلطات التركية في الامتثال لقانون ينظم النشر على الإنترنت، والذي يعتقد الكثيرون أنه تم سنه لإسكات أصوات المعارضين على وسائل التواصل الاجتماعي بعد التضييق الواسع على وسائل الإعلام التقليدية، كما أعلنت TikTok أيضًا أنها أنشأت قناة اتصال محددة للطلبات المرسلة من قبل المحاكم التركية لإزالة المحتوى وحظر الحسابات.
فرح طوقان رئيس العلاقات الحكومية والسياسة العامة في TikTok والمسؤول عن الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا وباكستان صرح في حديثه أمام لجنة برلمانية الأسبوع الماضي، أنهم على دراية بأن المعلومات المضللة ذات أهمية بالغة للحكومة التركية، وهذا هو بالضبط ما قدمه المسؤولون الحكوميون كمبرر لسن قانون جديد صارم يقال إنه سيضع قيودًا جديدة على وسائل التواصل الاجتماعي قبل الانتخابات العامة لعام 2023.
وفي نفس السياق صرح إمير جيلين مدير السياسة العامة في "تيك توك "والمسؤول عن تركيا والذي كان من ضمن الفريق الذي زار البرلمان، أن الامتثال للوائح القانونية هو أحد القضايا الحساسة للغاية وأنهم يولون أقصى اهتمام لها، مضيفًا أنهم يتابعون عن كثب جميع أنواع الإجراءات القانونية الجديدة، كما أكد جيلين أيضًا للمشرعين أن TikTok قد أوفت ولا تزال تفي بجميع التزامات مزودي الشبكات الاجتماعية كما هو مطلوب بموجب القانون رقم 5651 الذي يحدد الإجراءات القانونية التي يمكن من خلالها حظر المحتوى المنشور على الإنترنت بقرار إداري أو أمر محكمة، حيث يشترط القانون أن يقوم مقدمو خدمات الشبكات الاجتماعية الأجانب الذين يتم الوصول إلى خدماتهم من تركيا ويشارك في خدماتهم أكثر من مليون مرة في اليوم بتعيين مواطن تركي كممثل دائم لهم داخل البلاد واتخاذ تدابير لتخزين بيانات المستخدمين الموجودين في تركيا داخل تركيا نفسها.
وفقًا للبيانات التي أعلنتهاTikTok ، تلقت الشركة 131طلبًا رسميًا في الأشهر الستة الأولى من عام 2021 بالإضافة إلى 270 عملية إزالة محتوى و 20 حظر حساب، وقد قامت الشركة بإزالة إجمالي 250 محتوى وحظرت 18 حسابًا، وهو ما يعني أن TikTok امتثلت لـ 98 بالمائة من الطلبات الحكومية المتعلقة بإزالة الحسابات أو تقييد المحتوى.
احتلت تركيا المرتبة الثانية بعد روسيا في إرسال طلبات إلى TikTok في عام 2021، أما في السنوات السابقة فيبدو أن المحاكم التركية لم تتخذ أي إجراء بشأن TikTok نظرًا لأن المنصة لم تكن وسيلة سياسية حتى عام 2021، ففي السنوات السابقة قدمت الحكومة طلبين فقط في عام 2019 و 22 طلبًا في عام 2020، ولأن TikTok عبارة عن منصة فيديو بها محتوى ترفيهي أكثر من منصات التواصل الاجتماعي الأخرى لذا فإن المحتوى السياسي أقل من باقي منصات التواصل، ومع ذلك يقوم المستخدمون الأتراك بتحميل محتوى سياسي بشكل متزايد بما في ذلك مقاطع فيديو لأشخاص يشكون من ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت الأحزاب والسياسيون أيضًا في تحميل المحتوى على TikTok ومن المتوقع أن TikTokستتلقى مزيد من الطلبات الحكومية في السنوات القادمة. اضغط هنا لقراءة الخبر بكامله.

فوضى الفتوى الدينية في مواقع التواصل

أفاد موقع اندبندنت أنه في خطوة لمحاصرة فوضى الفتوى الدينية التي أصبحت تعج بها مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقاته والفضائيات، أقر مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي منع مزاولة الإفتاء والخوض في المسائل الشرعية من دون الحصول على ترخيص أو تصريح.

وأكد أن المجلس هو الجهة الوحيدة في الدولة المخولة بإصدار الفتاوى الشرعية العامة، ولا يحق لأي جهة أو فرد إبداء رأيه في هذه المسائل، ومن اختصاصاته الأصيلة الترخيص والتصريح بممارسة الإفتاء الشرعي.

فتاوى التكفير

وبحسب البيان الصادر من المجلس فإن القرار يأتي بعد رصد تجاوزات ومخالفات في تصدر بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي للفتوى الشرعية بغير ترخيص أو تصريح، واتهم البيان أصحاب تلك الفتاوى بـ"الجرأة" لا سيما وأنهم أسهموا في إصدار أحكام شرعية في المواضيع الدينية والاجتماعية والأسرية، بخاصة فيما يتعلق بالتكفير واستغلال نصوص الدين في التعدي على الغير مما يؤدي إلى انتشار الكراهية والطائفية والتكفير والتشدد والتطرف ويتنافى مع سماحة الدين الإسلامي الحنيف ويعد منافياً للسياسات الوطنية لدولة الخليجية التي تؤكد قيم التسامح والتعايش والاعتدال.

وقال المجلس في بيانه "في ظل الانتشار المعرفي عبر المنصات الرقمية الكثيرة صار الناس يتناقلون الفتاوى الشرعية بغير ضوابط مما أدى إلى تصدر غير المؤهلين للفتوى وإنزال أحكام شرعية على وقائع وحالات مختلفة عن الفتوى المنقولة في الزمان والمكان والحال، وفي ظل هذا الواقع الجديد برزت الحاجة إلى ضبط الإفتاء الشرعي منعاً لفوضى الفتاوى والفوضى".

ويأتي قرار أبو ظبي بتقنين الفتوى وقصرها على النخب المرخصة من العلماء والفقهاء المؤهلين بعد اتخاذ السعودية كبرى الدول الخليجية قراراً مماثلاً قبل نحو 10 سنوات، حسمت فيه الجدل الدائر بعد ذيوع "الفتاوى الشاذة"، وأقرت في أغسطس (آب) 2010 حصر الفتوى الدينية في منسوبي "هيئة كبار العلماء" ومن تسند إليهم من الفقهاء القيام بالفتوى للعموم أو عبر وسائل الإعلام، وهو إجراء قامت دول مثل مصر والمملكة المغربية بمثله، في محاولة منهما للحد من آثار الإفتاء بغير علم المدمرة، خصوصاً في قضية جدلية كبرى في الفقه الإسلامي، أو نوازل معاصرة، تحتاج بصيرة فقهية نادرة ما تتوفر لغير المختصين.

دعوات لمقاطعة تحقيقات في قناة "إم 6" الفرنسية بسبب إساءته إلى الإسلام

أطلق ناشطون مناهضون للإسلاموفوبيا في فرنسا حملة عبر منصات التواصل الاجتماعي لمقاطعة برنامج "المنطقة الممنوعة" الخاص بالتحقيقات الذي يُعرض عبر قناة "إم 6" الفرنسية، بعد تناول إحدى حلقاته انتشار الإسلام في البلاد، ومحاولة تشويه صورته لدى الأجيال القادمة.

وأظهر التحقيق عمليات المراقبة التي تنفذها قوات الأمن لعدد ممن تحوم حولهم شبهات "الإسلام المتطرف" بينما عرض شهادة لناشط يدعى "أمين" أبدى فيها قلقه من انتشار المحلات التي تبيع الحجاب والمكتبات الإسلامية.

وقال ناشطون عبر مواقع التواصل إن هذا البرنامج يسيء إلى الإسلام بشكل مباشر، في حين أكد آخرون أن فرنسا غرقت في الإسلاموفوبيا بشكل نهائي خاصة بالفترة الأخيرة.

ويعتقد آخرون أن الإسلام هو طريقة تستعملها القنوات الفرنسية من أجل تجنب الحديث عن المشكلات الاجتماعية وفشل سياسة الرئيس إيمانويل ماكرون.

وتقول الناشطة المناهضة للإسلاموفوبيا الصحفية فايزة بن محمد إن التحقيق عاد مرة أخرى لكي ينشر دعاية مثيرة للاشمئزاز تجاه الإسلام والمسلمين في فرنسا.

في المقابل، أكد سياسيون من اليمين المتطرف أن البرنامج عرض واقعًا يعيشه الفرنسيون جميعهم مع انتشار الإسلام في مختلف مدن البلاد.

وفي السياق، تساءل المرشح لانتخابات الرئاسة إريك زمور "كيف للمسؤولين الفرنسيين السماح لكابوس مثل الإسلام بالسيطرة على حياة الشعب الفرنسي؟".

اضغط هنا لقراءة الخبر بكامله.

نشرة الإسلام والفضاء الافتراضي

إنما تم إعداد هذه النشرة الإخبارية وإرسالها لغرض الإعلام عن الأخبار والمعلومات الواردة من مصادر الأخبار المختلفة، ولن يكون مكتب الدراسات الإسلامية للفضاء الافتراضي مسؤولاً عن أي تحريف للحقائق الواردة فيها. كما أن الأخبار المنشورة فيها لا تعبر بالضرورة عن رأي ومواضع المكتب.

نرجو من القراء الكرام إرسال الأخبار، والاقتراحات والملاحظات البناءة إلينا من خلال الروابط التالية:

https://www.facebook.com/oisc.virtual

IslamicCyberspace@gmail.com